(يوليو) ١٩٨٧، على دبلوم مدرسة فاينبرغ في معهد وايزمان للعلوم. وقد روى الطالب تجربته خلال السنوات الثلاث التي قضاها في الدراسة، والاهانات التي تجرّعها لمجرد كونه عربياً ومصرياً يدرس في اسرائيل. وقال: «عندما كنت اخرج واتجول في الشوارع، كان الاسرائيليون ينظرون الي باعتباري عربياً ويظهرون اشمئزازهم... ذات مرة اوقفتني شرطة الحدود في القدس وطلبت ابراز هويتي الشخصية. وعندما ابرزتها، لم يصدق الشرطي انني مصري، ورمى البطاقة على الارض»[١٦].

نماذج لعمليات التطبيع السياحي

لا شك في ان الاقتصاد لا يمكنه السير دونما سياسة تحركه وتحدد مراميه وأهدافه. واذا افترضنا ان السياحة احد أوجه الاقتصاد المعاصر، فان ثمة «سياسة سياحية» تحركها وتحدد لها اهدافها. وهذا، بالضبط، ما حدث مع السياحة الاسرائيلية تجاه مصر. فاذا علمنا ان سدس سكان اسرائيل قد زاروا مصر (٥٨٠ الف سائح اسرائيلي منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ١٩٨٨)، فان ثمة علامات استفهام عديدة سوف تثار، وفي مقدمها السؤال حول جدوى التنشيط السياحي الاسرائيلي الى مصر، وهل كانت اهداف السياح بريئة تماماً وبغرض السياحة فقط والنظر الى معالمنا السياحية ام لاهداف واغراض اخرى؟ ان استعراض نماذج من عمليات الاختراق السياحي الاسرائيلي لمصر، منذ فتح الحدود وحتى اليوم، سوف يساعدنا على الاجابة ، وسوف ينير لنا بعض معالم الطريق.

لقد كشف كتاب حديث، أُصدر في تل ـ أبيب العام ١٩٨٧ للخبير الاقتصادي الاسرائيلي ميتال يورام، بعنوان «العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومصر في مجالات الزراعة والسياحة وتجارة النفط، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤»، عن تطور العلاقات السياحية بين مصر واسرائيل منذ العام ١٩٨٠، وأظهر معلومات خطيرة عن التطبيع السياحي، والزراعي، والنفطي، بين الكيان الصهيوني والحكومة المصرية، وكيف ان العديد من القوانين والقرارات الجمهورية المصرية، التي اصدرت بعد العام ١٩٧٩، جاءت، في أغلبها، متمشية مع مطالب الطرف الاسرائيلي، ومطالب عمليات التطبيع بوجه عام. وأبرز المعلومات التي جاءت في هذا الاطار حينما ذكر انه حتى العاشر من آذار (مارس) ١٩٨١ كانت الدولة المصرية، ممثلة في وزارة السياحة، تسيطر على كل النشاط السياحي في مصر. وفي ذلك التاريخ، انشئت الهيئة العامة للتنشيط السياحي بالقرار الجمهوري ١٣٤ لسنة ١٩٨١؛ فقامت هذه الهيئة بالغاء سيطرة وزارة السياحة على القطاع السياحي؛ وبهذا فتح الباب للمغامرين الاسرائيليين والاوروبيين.

لقد بدأ تأثير التطبيع على السياحة في مصر حتى قبل معاهدة السلام. فمنذ بدأت مفاوضات السلام وزيارة السادات بدأ عدد السياح العرب الى مصر في الانخفاض. وكان القائمون على السياحة المصرية يتوقعون ان يعوّض السياح من الغرب واسرائيل ذلك. لكن، على الرغم من هذا التوقع، ظلت السياحة العربية في مصر تمثل نسبة كبيرة من اجمالي عدد السائحين (٧١ بالمئة حتى العام ١٩٧٩).

أما فتح الحدود بين مصر واسرائيل للنقل البري، وانتقال السياحة وغيرها، فقد أوضح الكاتب ان نسبة السياح الداخلين الى مصر من طريق البرّ لم تتجاوز ٣,٢ بالمئة حتى التطبيع. بالطبع معظمهم من معابر السودان وليبيا. وبعد المقاطعة العربية وفتح معبر الشرق لمصر زادت نسبتهم الى ٧,٦ بالمئة وان كان هذا يشير، في الوقت عينه، الى ان معظم السياح الاسرائيليين يدخلون من طريق البر، وبذلك تنخفض باستمرار المبالغ التي يتم تحويلها في المصارف المصرية كعملة صعبة. فبعد ان كان الدخل من السياحة ٤٣٠,٢ مليون جنيه مصري العام ١٩٧٧، وصل الى ٣٥٤ مليون جنيه العام ١٩٨٣.